المجازات النبوية

تأليف

الشريف الرضي

٤٠٦هـ - ١٠١٥ م

شرح وتحقيق

الدكتور طه محمد الزيني

الأستاذ بالأزهر

دار الأخوان

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

دار الأضواء

بيروت - العنبرة - شارع عبد الله الحاج - بناية الروضة

ص.ب. ٢٥/٤٠ - برقيا: العنبرة - حسكر

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد . فإن كتاب المجازات النبوية للشريف الرضيّ ، جمع جملة من أحاديث الرسـول صلى الله عليه وسلم ، اشتملت على كثير من الألفاظ اللغوية الجزلة ، والأساليب البلاغية العالية ، وجمعت من التشبيهات والاستعارات والـكنايات قدراً يرتفع بتحصيله شأن عالم البلاغة فضلا عن طالبها ، ويبذّ به عالم اللغة أقرانه ، ويفوق بحفظها ناشىء العرب أترابه ، والحق أن الشريف الرضى رحمه الله بحر محيط فى اللغة ، يؤلف مايفيض منها على شواطئه قواميس ضخمة ، وطود شامخ فى البلاغة يصعب على مريد تَسلّقه ارتقاؤه ، يجمع إلى السليقة العربية ، والذوق الأدبى ، والإحساس البلاغى علوّ الـكعب فى نظم الشعر ، وتنسيق النثر ، والتفوق فى كثير من العلوم العربية ، إلى قوّة الحجّة والصمود فى مواطن المحاجة ، مع ماوهبه الله من فاضل الصفات الخلقية والشرف الرفيع العلوىّ ، إلى غير ذلك مما يأتى فى ترجمته .

لذلك حرصت كل الحرص على إخراج كتابه فى أبهى حلة ، وتنسيقه وتبويبه أجمل تنسيق ، وأحسن تبويب ، حتى يـكون مناسباً لما هو عليه من فضل ، وما يتحلى به من غزير العلم .

وقد وجدت الكتاب مطبوعاً مرتين . المرة الأولى بمطبعة الآداب ببغداد سنة ١٣٢٨ هـ ، كما جاء فى آخر هذه الطبعة ، ويجد القارىء فيها من التحريف ، والتصحيف والنقص وعدم الضبط ما يحمله على إهمالها وعدم قراءتها ، وقد اطلعت منها على النسخة رقم ٣٨٩٧ من علم الحديث بمكتبة الأزهر ، ووجدت فى آخرها أن جماعة من جهابذة الفضل والأدب ، قد بذلوا الجهد فى تصحيحها ، وبالغوا فى مقابلتها حسب الجهد والطاقة ، فجاءت بحمد الله كما يراد فى غاية الصحة والسداد .

فقلت فى نفسى رحم الله هؤلاء الفضلاء الجهابذة ، لعلَّهم بذلوا قصارى الجهد ، وتوخَّوا سبيل الرشد ، ولم يصلوا إلا إلى ما وصلوا إليه ، فلهم العذر ، وجزاؤهم الشكر ، والمرة الثانية بمطبعة مصطفى البابى الحلبى وشركاه بالقاهرة ، سنة ١٣٥٦ هـ سنة ١٩٣٧ م ، وقد جاءت هذه الطبعة الأخيرة أفضل بكثير جداً من سابقتها ، فوضع فيها لكل حديث رقم ، وضبط كثير من كلمات الأحاديث وشرحها بالشكل ، وشرحت بعض الألفاظ ، إلا أنها مع ذلك كان فيها كثير من التحريف والتصحيف فى ألفاظ الحديث النبوى ، وتركٌ لشرح كثير من الألفاظ اللغوية التى ساقها الشريف الرضى شرحاً للأحاديث ، وتركٌ لبيان ما فى الأحاديث من البلاغة على الطريقة الاصطلاحية ، فإن الشريف رحمه الله لم يتقيّد بما اصطلح عليه

علماء البلاغة ، من أسماء الاستعارة والتشبيه والكناية والمجاز وغيرها ، فهو يجعل التشبيه مجازاً مرة ، واستعارة مرة أخرى ، ولا يبيّن الاستعارة التصريحية من المكنية ، ولا الأصلية من التبعية ، ولا يفرق بين التشبيه البليغ والتشبيه المرسل ، ولا بين المجاز العقلى والمرسل ، وسنبين ذلك بإسهاب عند الكلام على رأى الشريف الرضى فى أنواع البلاغة .

لذلك كان أهم ما عملته فى هذا الكتاب هو ما يأتى :

(١) تحقيق ألفاظ الحديث النبوى بعد الاطلاع عليها فى كتب السنة ، وكتب الخطب والرسائل العربية .

(٢) ضبط كثير من ألفاظ الكتاب التى لم تكن مضبوطة .

(٣) شرح كثير من ألفاظه التى لم تكن مشروحة .

(٤) بيان ما فى كل حديث من أنواع البلاغة على الطريقة الاصطلاحية لعلماء البلاغة . وسيرى القارىء ذلك كله عند قراءته للكتاب .

رأى الشريف الرضى فى أنواع البلاغة

يعقّب الشريف الرضى على كل حديث يذكره بقوله : وهذا القول مجاز ، أو : وهذا القول استعارة ، أو : وهذا الكلام كناية ، من غير أن يفرق بين أنواع الاستعارة والتشبيه ، بل قد يطلق المجاز على التشبيه ، ويجعل التشبيه البليغ استعارة ، ويجعل

المجاز العقلى استعارة ، وإليك بيان أنواع من ذلك فى كتابنا هذا :

ص ١٠٥ قال الشريف فى قوله صلى الله عليه وسلم « حسّان حِجاز بين المؤمنين والمنافقين » إنه مجاز ، وقد بينا أنه تشبيه بليغ .

ص ١٠٨ قال الشريف فى قوله صلى الله عليه وسلم « كل شىء من أمر الجاهلية تحت قدمى موضوع » . إنه مجاز وقد بينا أن فيه كناية .

ص ١١١ قال الشريف فى قوله صلى الله عليه وسلم « كل صلاة لا يُقرأ فيها بأم الكتاب فهى خِداج » : وهذه استعارة عجيبة ، وقد بينا أن فيه تشبيهاً بليغاً .

ص ٢٤٢ قال الشريف فى قوله صلى الله عليه وسلم : « الخلق عيال الله » إنه مجاز ، وقد بينا أنه تشبيه بليغ .

ص ٢٨٢ قال الشريف فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أنتم بنو آدم كلكم طفّ الصاع » إنه استعارة وقال : ولو قال صلى الله عليه وسلم : « أنتم بنو آدم كطفّ الصاع » خرج الكلام عن أن يكون استعارة ، فجعل التشبيه البليغ استعارة ، وجعل الفرق بين الاستعارة وغيرها ذكر الكاف وتركه ، وهى أداة التشبيه ، والواقع أن مع ذكرها يكون فى الكلام تشبيه مرسل ، ومع حذفها يكون فيه تشبيه بليغ ، وقد بينا ذلك فى موضعه .

ص ٢٩٤ قال الشريف فى قوله صلى الله عليه وسلم : « حتى يكون عمله هو الذى يطلقه أوثقه » إنه استعارة ، وهو مجاز مرسل علاقته السببية كما بيناه فى موضعه .

ص قال الشريف فى قوله صلى الله عليه وسلم : « فى فتن كأنها صياصى بقر » : وليس موضع المجاز من هذا الكلام قوله عليه الصلاة والسلام : كأنها صياصى بقر ، لأننا ذكرنا فيما تقدم أن دخول كاف التشبيه فى الكلام يخرجه من باب المجاز ، وقد نبهنا إلى ذلك فى موضعه .

نماذج من التحريفات والتصحيفات التى أصلحناها

١ — فى الحديث رقم ١٠ ص ٢٨ من هذا الكتاب ورد تحريف فى نص الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم « هذا كتاب من محمد رسول الله لعائر كلب وأحلافها ، ومن ظأره الإسلام من غيرها » وبيان التحريف أنه ورد فى الأصل هكذا « لعمّار بن كلب وأحلافهما من ظائرة الإسلام ومن غيرهم » وقد صححناه وبينا شرحه فى موضعه .

٢ — ص ٤٤ ورد قول الشريف الرضى: إذا حمل عليها الفحل لم تَضبَع فى شأن الحرب وتشبيهها بالناقة الفارة ، وقد وردت فى الأصل بالياء المشددة ، وقد بينا أنها بالباء وشرحنا معناها المناسب لكلام الشريف .

٣ — ص ١٣١ ورد فى كلام الشريف : « فيها الجمّاء الغفير » والتعبير العربى الصحيح : « جاءوا الجماء الغفير » وقد بينا ذلك فى موضعه .

٤ — ص ١٧٧ ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يستباح ماؤه ولا يعقر أرعاؤه » وكانت فى الأصل مرعاؤه ، وقد بينا صحتها ومعناها هناك .

٥ — ص ١٨٠ ورد قول الشريف عن كتاب لأبى الحسن عبد الجبار « ما قرأته من كتابه الموسوم بالعمدة فى أصول الفقه » « وكانت فى الأصل «العمد فى أصول الفقد» ، وقد نبهنا على ذلك فى موضعه .

٦ — ص ٢٠٨ ورد قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الحداء « مالم يكن فيه خناء » والصحيح إخْنَاء وقد بينا ذلك فى موضعه .

٧ — ص ٢٣٣ ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « ماأذن الله لشىء كأَذَنه لنبى يتغنّى بالقرآن » ، ورد فى الأصل كإذنه بكسر الهمزة وسكون الذال ، وقد بيّنا أنها بفتح الهمزة ، والذال ، وشرحناها فى موضعها .

٨ — ص ٢٣٩ ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « الذى تَفَوَّت عليه ابنه فى ماله » وكانت فى الأصل يُفَوِّت ابنه عليه ماله ، وقد شرحناها فى موضعها وبينا صحتها ومعناها .

٩ — ص ٢٦١ ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « فإنه من يُشادّ هذا الدين يغلبه » ، وكانت فى الأصل (يشارّ) بالراء ، وشُرِحت هكذا « المشارّة أن تفعل بأخيك شرًّا يحوجه أن يفعل مثله معك » . وقد بينا أن ذلك سهو من الشارح ، وبيّنا معناها الصحيح فى موضعه .

١٠ — ص ٢٧٦ ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « لاتتحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها » ، وكانت فى الأصل « لاتنحروا » بالنون بعد التاء ، وشُرِحت هكذا « نحر الرجل فى الصلاة انتصب ونهد صدره » وقد بينا فى موضعه أن ذلك سهو من الشارح .

ص ٤١١ — ورد قول الشريف فى شرح إتعاب المؤمن لشيطانه . . شبه المؤمن بالمنضى بعيره إذا أطال شقته واستفرغ قوته وحش عريكته ، وكانت فى الأصل (وحسن) عريكته بالسين والنون ، والصحيح ماذكرناه وقد بيناه فى موضعه .

ص ٤١٧ — ورد قول الرسول صلى الله عليه وسلم (تلك ضراوة الإسلام وشِرّته ، ولكل شىء ضراوة وشِرّة ، ولكل شرة فَتْرة) بالقاف ، وكانت فى الأصل بالفاء ، ولم يُشرَح معناها ، وقد بينا ذلك فى موضعه .

ص ٤٤٤ — ورد قول الشريف : « وكأن المأكل والمشرب إيعاء ، وكأن إفراز الغدد والتبرّز تفريغ له » ، وكانت فى الأصل « وكأن العد والتبرّز » . وقد بينا ذلك فى موضعه .